مؤتمر الجمعية

قراءة تحليلية لأعمال المؤتمر العلمى الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "الاقتصاد العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين" القاهرة : ١٤-١٥ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٨

سعد حافظ محمود*

تمهيد :

جاءت أعمال المؤتمر العلمى الخامس للجمعية تحت عنوان "الاقتصاد العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين" فى ظل تغيرات عالمية عميقة ومتسارعة تجرى معها التغيرات الإقليمية والمحلية وتضع عليها قيوداً كما تهيئ لها الفرص.

وسعى المؤتمر لتحقيق ثلاثة أهداف أولاها قراءة التطورات الماضية واستكشاف اتجاهات نموها وما يترتب عليها فى المستقبل، وثانيها استكشاف التحديات المتوقعة فى القرن الواحد والعشرين، وثالثها محاولة استكشاف وطرح البدائل المتاحة للتنمية فى مطلع القرن القادم، مع ما يترتب عليها من خيارات فى مجال العلاقات العربية - العربية والعلاقات العربية الدولية.

ويأتى المؤتمر كخطوة أولى فى برنامج بحثى طويل المدى "لم يتبلور بعد"، على أن يبرز المؤتمر الخطوط العريضة والأساس المنهجى لهذا البرنامج .

وتوقع المنظمون للمؤتمر أن تسهم أوراقه فى تحقيق ثلاثة أمور، أولاها التناول الاستراتيجى للموضوعات، وثانيها تقديم الإسهامات النظرية الجديدة وبصفة خاصة فى موضوع النموذج الإنمائى العربى والعمل الاقتصادى العربى المشترك وثالثها التوجه

* مستشار بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

التطبيقى المُعين لصناع القرارات فى الوطن العربى بما يساعدهم علـى التوصـل لقرارات أكثر رشداً.

وقد غطت موضوعات المؤتمر الخمسة ثلاثة أبعاد رئيسية هى البعد القطاعى والبعد الإقليمى (العربى) والخيارات المتاحة للتنمية فى المستقبل والتى أفردت لها الجلسة الأخيرة من المؤتمر.

الموضوع الأول: المشكلات البيئية وانعدام الأمن الغذائى:

قدم الأستاذ الدكتور عبد الصاحب العلوانى دراسته "المشكلات المتعلقة بحماية البيئـة وتدهـور المـوارد وانعـدام الأمـن الغذائـى فـى الأقطـار العربيـة: الوضـع الراهـن وآفـاق المستقبل" مستهدفا رصد وتحليل الوضع البيئى والوضع الغذائى ودراسة العلاقات التفاعلية بين كل من استخدام الموارد فى إنتاج الغذاء وتكنولوجيا الإنتاج، وبين الفقر والبيئـة راميـا من وراء ذلك إلى استكناه حزم السياسات اللازمة لمواجهـة التحديـات البيئيـة والاقتصاديـة والإجتماعية المحلية والدولية ودور العمل العربى المشترك فيها.

وفى تناول تقليدى معمم لمقـولات نظريـة مستقرة تنـاول الكـاتب العلاقـة بيـن النمـو السكانى والتدهور البيئى، وإشكالية التنمية والبيئة، والحلقـة المفرغـة بيـن الفقـر والتدهـور البيئى مع التركيز على ارتباط الفقر فى الوطن العربـى بضعـف الأداء الاقتصـادى وفشـل السوق والدولة فى إدارة الموارد، ومضاعفة سياسات التثبيـت والتكيـف الهيكلـى لمشـكلات الفقر، وتعميق حدة هذه الآثار نتيجة الاندماج فى الأسواق العالمية .

كما تناول العلاقة الجدلية بين البيئـة والتجـارة وركـز بصفـة أساسـية علـى تـأثيرات التجارة على البيئة وعلى القلق الناجم عن الطريقة التى قد تغير بها المعايير البيئية ظروف المنافسة واقتضاء الحماية . كما تدارس العلاقة بين البيئة وإمدادات المياه وتنميـة الزراعـة والغذاء، ومناقشة الأدوات المطروحة للترشيد فـى استخدام المـوارد المائيـة كتسـعير ميـاه الرى وما إليها.

وانتقالا من هـذه التعميمـات تعـرض لوضـع الميـاه والغـذاء فـى الوطـن العربـى فـى علاقتهما بالنمو السكانى وبالتنمية الاقتصادية . ولعل أبـرز الاسـتنتاجات التـى سـلط عليهـا الضوء هى : نقص موارد المياه فى الوطن العربى و أن ما يزيد على نصف موارد الميـاه

يأتى من خارج هذا الوطن، و توقع نشوب حروب بسبب المياه. فضلا عن أن الموارد المائية تعانى من التلوث لأسباب متعددة :-

* الهدر فى استخدام المياه بما يتراوح بين ٣٠-٥٠٪ بسبب الطرق التقليدية فى الرى.
* الاختلال الإيكولوجى الناجم عن الممارسات غير السليمة لاستغلال الأرض والمياه وعن الضغوط السكانية التى تؤدى للاستغلال الجائر وغير الرشيد مما انعكس على انجراف التربة والتصحر، وملوحة التربة وتلوث المياه السطحية والجوفية وانخفاض مستوى توفرها ... الخ.
* وقوع ٧٣ مليون عربى (ربع سكان الوطن العربى) دون مستوى الفقر ومعاناتهم من نقص الغذاء والتغذية.

وقد استعرض الباحث فى تناوله لموقف الدول العربية من البيئة والتنمية التقارير الرسمية والتى استخلص منها عدداً من التوصيات سواء فيما يتعلق بترشيد استخدام المياه وتطوير برامج الأمن الغذائى وتطوير المستوطنات البشرية وآثارها البيئة وإعادة صياغة السياسات الزراعية؛ إلا أنه استكشف تعدد صيغ التنمية بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية من دولة عربية لأخرى. وعليه فقد تدم برنامج عمل مقترح يوفر إطاراً عاماً لصياغة السياسات المحددة لكل دولة يستند إلى:

* اعتماد الأمن المائى كرديف للأمن الغذائى على أساس نهج تكاملى عربى يتمثل فى حماية الموارد المائية كما ونوعا وحماية الحقوق العربية فى الموارد المشتركة خارج الحدود .
* وضع سياسة مائية قومية من خلال لجنة الأمن المائى العربى، يجرى تحديثها باستمرار.
* تفعيل مبدأ الميزة النسبية والتخصص الكفؤ فى مجال الأمن الغذائى العربى من خلال استراتيجية عربية موحدة.
* تعزيز التكامل العربى الزراعى فى المدى الطويل مع تبنى استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائى على المستوى القطرى فى الأمد القصير مع التركيز على أهمية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية لبادة القدرة التفاوضية مع التكتلات الكبرى والاستفادة من المزايا المتاحة فى الاتفاقات الدولية.

وفى إطار بحث العلاقة بين القطر والوطن العربى، لم يتجاهل الباحث دور التنمية القطرية لمواجهة الفقر، وللحد من التلوث والتدهور البيئيين وحماية الموارد وتنميتها. كما وعى أهمية ارتباط عملية التنمية بسياسات إعادة توزيع الثروة والدخل، والاستخدام الأكفأ للموارد.

التعقيبات والحوارات :

أفرزت المداخلات الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن الغذائى ليشمل النواحى الاجتماعية والسياسية بل والأخلاقية، إلى جانب النواحى الاقتصادية. و التشكك فى مسئولية النمو السكانى عن التخلف والفقر، والتحفظ على مناقشة العوامل البيئية من منظور السوق والثمن والمزايا النسبية وليس من منظور الثروة والتنمية واختياراتها. كما أبرزت أقتصاد الدراسة للتحليل المناسب للأوضاع البيئية العربية رغم وفرة المعلومات بشأنها.

وثمة شبه إجماع فى المداخلات والتعقيبات حول ضعف القدرة التساومية العربية فى مجال البيئة والثروات الطبيعية.

وحول أهمية النظر للمنظومة البيئية على أنها منظومة متكاملة تستدعى تصحيح العلاقات بين عناصرها وترشيد استخدام مواردها وإعادة بنائها على أسس سليمة تحفظ لها استمراريتها وتعظيم العوائد منها.

كما أفرزت التعقيبات وجود تباين فى وجهات النظر حول العلاقة الجدلية بين التنمية القطرية فى الأجل القصير والتنمية المتكاملة فى إطار الوطن العربى فى الأجل البعيد.

٤- افتقاد الرؤية الاستراتيجية المحددة للتعامل مع المتغيرات البيئية عامة، والمتغيرات البيئية فى علاقتها بالزراعة والغذاء وبالتنمية البشرية والقدرات التقنية واختياراتها وأهدافها وبإعادة هيكلة وتطوير الأبنية الاقتصادية.

الموضوع الثانى: العلاقات المالية للدول العربية فى القرن الحادى والعشرين:

موضوع ورقة د. نبيل حشاد، والتى تسعى لدراسة أثر العولمة المالية على الأسواق المالية العربية الناشئة فى ضوء أزمة المكسيك فى ١٩٩٤ والأزمة المالية لدول شرق آسيا فى ١٩٩٧.

وقد استهل الباحث دراسته باستعراض الدور التنموى للتدفقات المالية فى أوروبا واستراليا ونيوزيلندا فى القرن الماضى وأوائل القرن العشرين، مع إبراز الدور المتميز للقطاع الخاص فى الاقتراض. ثم تناول فترة الركود الطويلة منذ الكساد العالمى العظيم وحتى نهاية الستينيات. وتناول بالتوصيف التطورات التى حدثت لاحقا فى أسواق المال، والتى كان من أبرز معالمها :

* إثقال الدول النامية بالديون بما يفوق أضعاف قدرتها التصديرية وناتجها المحلى الإجمالى .
* ارتفاع نصيب التدفقات الرأسمالية الخاصة ضمن التدفقات الرأسمالية العالمية .
* استئثار عدد محدود من الدول بالنسبة الأكبر من التدفقات الرأسمالية، وبصفة خاصة الصين والدول المتقدمة.

الإصلاح الاقتصادى والتدفقات الرأسمالية فى الدول العربية :

تعرض الباحث لجهود الإصلاح فى الدول العربية للمسارات الاقتصادية. وعلى الرغم من هذه الجهود فقد رصد النتائج السلبية التالية :

– وجود اتجاه نزولى لصافى التدفقات الرأسمالية للدول العربية بلا استثناء.
– كما توقع الباحث احتمال زيادة التدفقات الداخلة للدول العربية دون إبداء التفسيرات، مع احتمال زيادة للتدفقات للخارج ما لم تتوفر البيئة الملائمة لامتصاص الاستثمارات.
– وجود فجوة كبيرة بين القدرة المالية العربية والتدفقات الاستثمارية العربية .
– اتجاه المديونية العربية للتزايد مع التمييز بين مجموعات البلدان من حيث اعتدال وارتفاع وتفاقم مديونيتها، استناداً لمؤشرات نسبة الدين لكل من الناتج المحلى الإجمالى وللصادرات .
– ضعف القطاع المالى العربى بالمقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية الآسيوية واللاتينية.

ويرى الباحث أن هناك الكثير من الإصلاحات الاقتصادية الواجبة الاتباع للتغلب على المشكلات الاقتصادية لجذب التدفقات الرأسمالية الاجنبية، ويشترط لها أيضا توفير الاستقرار السياسى.

التوصيات :

وفى ضوء هذا العرض يخلص الباحث لمجموعة من التوصيات المرتبطة وغير المرتبطة بالنتائج، فى مقدمتها تهيئة البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة وتطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار وإزالة قيود الصرف الأجنبى وتقديم حوافز تشجيع رأس المال، وجذب رؤوس الأموال الموظفة بالخارج. ويتوقع الباحث إمكانية حدوث أزمات مالية نتيجة الانفتاح على أسواق رأس المال الدولية. ويضيف للتوصيات ضرورة تقليص عجز الموازنة العامة والإسراع بالخصخصة، وتجنب المزيد من الديون لتمويل عجز الموازنه العامة. والتوسع فى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، ومنح البنوك المركزية درجة أكبر من الاستقلالية، وتصفية البنوك الضعيفة أو دمجها، وتقوية ودعم قواعد عمل البنوك وتطوير طرق الرقابة عليها، وتطوير أنظمة التأمين، وزيادة درجة وفرص التعاون المصرفى بين الدول العربية، وتطوير نظم عمل البورصات، والتوسع فى ربط البورصات ودعم مشروع اتحاد البورصات العربية، وزيادة كفاءة العاملين بالقطاعات المالية، ونشر الوعى المصرفى والتأمينى ... الخ.

التعقيبات والمناقشات :

أفرزت التعقيبات والمناقشات الملاحظات التاليه على البحث :

* وقوف الورقة عند توصيف الظواهر دون تحليلها، أو دون تقديم الإطار النظرى الضرورى للتحليل.
* افتقاد بعد التوصيات الواردة للأساس النظرى منها الدعوة إلى إزالة القيود على الصرف الأجنبى دون توقع للآثار المحتملة على ذلك نظرياً، والآثار المتوقعة على هيكلة الاقتصاد بين قطاعات السلع المحلية وسلع التجارة ومن ثم على هيكل الأسعار النسبية. وكذلك أثرها على قدرة البنك المركزى على السيطرة على السيولة .
* تسليم الدراسة بمقولة تربط بين كفاءة المشروع وحجمه، قد يترتب عليها إهمال المستثمر الصغير ذى المركز المالى الصغير، مع مالهذا من انعكسات على توزيع الدخل والثروة وتركيزها.
* إثارة بعض الملاحظات التى ترتبط بمنهجية ودلالات تفسير الأرقام.

* وثمة مجموعة من الملاحظات ترتبط بالبعد التنموى للتدفقات المالية، وتبدأ بالتساؤل حول مدى إمكان تحقيق التنمية إذا ما توفر المال، مع الاستدلال على أوضاع الدول العربية السائدة حالياً حتى بالنسبة للدول المدينة التى تعانى من تسرب المال للخارج مع إهمال الشروط الموضوعية الاقتصادية والتنظيمية والبشرية والتقنية والموارد.
* كذلك صعوبة إسقاط فهم أزمات أسواق المال التاريخية على المستقبل عند الحكم باحتمال تعرض الدول العربية المنفتحة علي أسواق المال العالمية.

الموضوع الثالث: أثر الجات على النفط العربى :

كما يتضح من عنوان الدراسة سعى الدكتور حسين عبد الله – الخبير النفطى العربى إلى استكشاف الآثار المتوقعة لاتفاقية التجارة العالمية (جات) على النفط العربى المنتج والمصدر من خلال منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) .

وقد بين الكاتب أن السياسة الضريبية فى OECD منذ ١٩٤٧ هى الأسلوب المعتمد فى تقليص الطلب كلما انخفضت أسعار النفط.

ومن جراء هذه السياسات وغيرها عملت على اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطى. ويرى أن ضريبة الكربون المستندة فى تبريرها للاعتبارات البيئية لاتعدو أن تكون حلقة من حلقات هذه السياسة بعد تدنى أسعار النفط الخام فى الأسواق العالمية، رغم أنها تجعل الفحم (المنتج الحدى للطاقة) والأكثر تلويثاً للبيئة سلعة متزايدة الأهمية فى ميزان الطاقة العالمية .

ومن التتبع التحليلى لاتجاهات نمو أسعار النفط، بين الباحث أن الفترة ما بين ١٩٩١، ١٩٩٨ شهدت تآكل السعر فى صورتيه الإسمية والحقيقية، بحيث يكاد يهبط السعر الحقيقى إلى مستواه قبل ١٩٧٣.

الجات وأسعار النفط :

تعطى منظمة التجارة العالمية (الجات) إمكانية اتخاذ إجراءات انتقامية مثل حرمان الدول المنتجة من التمتع بمزايا نظام التفضيلات المعممة GSP الذى تتمتع به الدول النامية على الرغم من إقرار الكونجرس الأمريكى لهذه السياسات، إبان الكساد الكبير ١٩٢٩، كما رفعت بعض حكومات الولايات النفطية (تكساس ولويزيانا) الأسعار من خلال تقنين الإنتاج

وتنسيق المعروض منه فى السوق وهو جوهر سياسة الأوبك. وتتناقض هذه العقوبات مع ما تتيحه المادة ٥ من اتفاقية الجات التى تبيح للدولة أتخاذ ما تراه من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية النامية والنادرة.

وثمة توقع لاستفادة الدول المصدرة للنفط من النمو الاقتصادى الذى سيحدث نيتجة انعكاس التوسع فى التجارة العالمية، خاصة مع تزايد الاعتماد العالمى على النفط العربى والذى يتوقع أن تزيد نسبته من ٣٦٪ حاليا إلى ٤٥٪ لإجمالى الغرض العالمى فى سنة ٢٠١٠ بسبب عظم الخزان الاحتياطى لديها.

التوقعات المستقبلية لأسعار النفط :

ثمة اتجاهين فى توقعات أسعار النفط، أولهما متشائم يستند إلى اتجاه كلفة البحث عن النفط وإنتاجه للأنخفاض ومنافسة الغاز الشديدة للنفط مع مقبوليته بيئياً، وزيادة حدة المنافسة بين المنتجين لزيادة المعروض منه وثانيهما متفائل يستند إلى مجموعة من المبررات أبرزها أن أسعار النفط لاتتحدد فقط بالتكاليف، ولكن وفقاً لعوامل تسعير الموارد الناضبة وانتهاء دور الحقول العملاقة والاستناد للحقول الصغيرة وفى المناطق الصعبة و وجود اتجاه متزايد للطلب على النفط مع اتجاهات التركز فى الإنتاج والصادرات والقدرة التفاوضية العربية فى مواجهة الجات.

فضلا عن أن قدرة الدول النامية غير الخليجية لاتكفى للوفاء بالاستثمارات وهو ما يعطى الدول العربية وإيران قدرة تفاوضية احتكارية. ولذلك تسعى الشركات متعددة الجنسيات النفطية إلى تطبيق المادة (٣) من اتفاقية التجارة العالمية والتى تفضى بعدم التمييز فى الاستثمارات ومعاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية، والمادة (١١) القاضية بعدم فرض قيود كمية على الواردات.

وتتمثل حاجة الدول العربية عامة ومنطقة الخليج خاصة فى تنسيق سياساتها العربية أن تدعم منظمة الأوابك مالياً وفنياً، وأن تعد نفسها للمفاوضات الجارية بشأن اتفاقية ومنظمة التجارة العالمية – بشكل جماعى – فى مجال الطاقة والبيئة. ويدعو الكاتب لإقامة مركز عربى دائم لتعميق الدراسات وطرح التوصيات.

ويعطى الكاتب عناصر تفصيلية لما يمكن تحقيقه سواء ما تعلق منها بنظام التصويت فى منظمة التجارة العالمية وإلغاء حق الفيتو، أو فيما يخص تصدير البتروكيماويات، وحق الدول النفطية فى تنسيق ما يضخ للأسواق النفطية حفاظاً على الاحتياطيات من النضوب، أو نظام التقاضى أسوة بتجربة فنزويلا... الخ.

الحوار والمناقشات :

طال الحوار والمناقشات من قبل المعقبين ومداخلات الحضور قضية النفط العربى – بصفته الاستراتيجيه كصناعة مستقبلية وأيضا كنشاط استثمارى وتصديرى – من منظور سياسى يتعلق بالإرادة العربية فى تنسيق السياسات والمواقف والتعامل مع العامل الخارجى بعيداً عن نظرية المؤامرة، واستنادا لحسابات المصالح والربط بين التغيرات الاستراتيجيه الحادثة فى العالم وأقاليمه وبين النفط واحتياطياته وموقعه من النمو الصناعى. ومن منظور اقتصادى – سياسى، يرتبط بحصر الخبرات العربية وبصعود الأزمات المالية ونقص الموارد. واستند الحوار إلى التجارب العربية المختلفة فى توظيف الاحتياطيات أو فى تصنيع النفط لتعظيم القيمة المضافة المحققة من عمليات إنتاجه، وخبرة تسويق البتروكيماويات؛ والتأكيد على الإعداد للتفاوض حول الجات، ومواجهة الضغوط لتطبيق أحكام لاتتحقق فيها مصالح الدول المنتجة استنادا إلى الأوضاع الخاصة بالنفط. وإلى ضرورة الحساب للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة احتياجات الطلب المتزايد فى ظل أسعار متدنية للنفوط، أخذا فى الاعتبار نضوب الثروة . ودعى المتحاورون للخروج على سعر برنت وعلى إنشاء بورصة نفطية عربية. وإلى تدفق الاستثمارات العربية فى صناعة النفط فى الدول المستهلكة بالمشاركة مع الشركات النفطية الدولية على أساس شراكة مقابل دخولها قطاع الإنتاج.

الموضوع الرابع: خيار الاقتصاد الإسلامى :

رأى د. طه عبد العليم عند اختياره لموضوع البحث ضرورة القراءة الموضوعية النقدية لخيارات التطور البديلة للاقتصادات العربية فى مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين باعتبار أن الاقتصاد من وجهة نظر الاقتصاديين الإسلاميين جزء من الصيغة الإسلامية العامة للحياه، التى تنضوى على العقيدة، والمفاهيم الاقتصادية الإسلامية والفقه والمعاملات.

وقد حدد الباحث نطاق بحثه بتناول اجتهادات مفكرين إسلاميين وليس موقف الاسلام، والتعرض لخبرة المصارف الإسلامية، والظروف التاريخية لظهور وانتشار الدعوة المعاصرة لاقتصاد إسلامى. وقد حدد مجالات البحث فى قضايا العدل الاجتماعى والمعاملات اللاربوية وأزمة شركات توظيف الأموال. وقد استند الباحث إلى ما تيسر من آراء جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، و باقر الصدر وأبى الأعلى المودودى ومن فى عدادهم.

وفى تناول مفاهيم العدل الاجتماعى، رغم تنوع الآراء واختلاف الرؤى، يمكن تحديد أسس النظرة الإسلامية للعدل فى عدم إطلاق يد مالك المال فى ماله المستخلف فيه وتقييدها بأحكام وقواعد الإنفاق، ومصلحة الجماعة، وحق الملكية الفردية المقيد بمصلحة الجماعة. وأن مبدأ التكافل ضرورى للقضاء على الانقسام الطبقى المترتب على تفاوت توزيع الثروات. والزكاة هى أحد أدوات تقريب هذا التفاوت.

وينتهى د. طه من خلال اختياره لأحكام الفقهاء المستند إليهم إلى أن الإسلام يشكل نظاما فريداً ينظر للدور الإجتماعى لرأس المال الخاص، وللملكية المقيدة ولا يجيز نزعها بدون تعويض عادل تحقيقا للرضاء . وفى هذا فالمجتمع الإسلامى له خصوصياته المتميزة وقواعده الفكرية المؤصلة ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم.

وبالنسبة لتناول الإطار التاريخى والنظرى لدعوة المعاملات اللاربوية فقد استند إلى د. على الجريتلى، وانتهى إلى نتيجة مفادها أن فكرة المصارف "اللاربوية" قد تطورت من مبادرات متعثرة إلى مؤسسات تمارس نشاطاً منظما واسعاً فى إطار النظم المصرفية الرأسمالية التقليدية، ثم أضحت نظاماً شاملاً فى بعض البلدان. وقد جاء التأسيس اللاحق الواسع للمؤسسات المصرفية الإسلامية مرتبطاً بوفرة الثروة الريعية النفطية. والملفت للنظر وجود التمايز فى أشكال وأسس المعاملات المصرفية – الإسلامية التقليدية، الأمر الذى أدى إلى ظهور تناقضات نوعية فى آليات عمل هذه المصارف، وفى الدعوى المستند إليها فى تبرير أشكال وأسس المعاملات. وإلى الوقوع فى بعض المصاعب الاقتصادية كارتفاع التكاليف التمويلية ومصاعب توظيف الودائع قصيرة الأجل فى استثمارات طويلة الأجل وتوظيف النقد فى عمليات المضاربة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة بالخارج ولا يعدو الأمر تغيير المسميات دون تبديل الجوهر فيما يختص بالفائدة

والعائد مقابل الوساطة المالية، وبخاصة فيما تيعلق بإقراض الحكومات التى لاتطبق الإسلام، وفى قبول التعامل الربوى مع غير المسلمين. وهى نقاط خلافية بين مفكرى الإسلام السياسى كما يشير الكاتب.

أما بالنسبة للدروس المستفادة من أزمة شركات توظيف الأموال الإسلامية، فقد ربط الكاتب بين ظهور هذه الشركات وبين الدعوة لتقويض النظام الاقتصادى باسم الحرية الاقتصادية. وقد أسهم عدم إخضاع الدولة هذه الشركات لرقابة البنك المركزى والقوانين الاقتصادية فى استفحالها؛ الأمر الذى رجح الفوضى على عمليات الترشيد والإصلاح فى مراكز صنع القرار، حيث سارت هذه الحركات فى ركب الانفتاحيين المغامرين الذين استندوا لممارسة الغش التجارى والتهرب الضريبى وممارسة الاحتكار والمضاربات فى سلع الاستهلاك و أيضا بالنسبة للشركات المتعاملة معها و المتعثرة مالياً .

وبشكل عام وجهت مصادر التمويل الضخمة بعيداً عن التنمية. وبعد انهيار هذه الشركات تعرض المودعون لحالة من العجز عن استرداد ودائعهم التى تسربت من دورة الدخل للخارج.

وفى ختام دراسته يشير الكاتب إلى قضايا خلافية شائكة و إلى وقوع "الممارسات الاقتصادية الإسلامية" ذاتها فى محاذير التحريم التى طرحها فكر الإسلاميين السياسين . ويشير باقتضاب إلى أن الدعوة للتنمية الاقتصادية الإسلامية أو التكامل الإقتصادى الإسلامى على أنها دعوة للتنمية فى بلدان العالم الإسلامى، أو التكامل بين بلدان العالم الإسلامى دون تغير جوهر ومفهوم التنمية أو التكامل.

وأكد أيضا على أن المبادئ الإسلامية فى المجال الاقتصادى تتضمن فى أحيان كثيرة رفضا أخلاقيا دينيا للنتائج التى تترتب تاريخيا ومنطقيا على المراحل غير الناضجة للتطور الرأسمالى . ويجد سندا فى انتشار الدعوة إلى الدولة الإسلامية من منظور تأكيد الهوية .

حصاد الحوارات :

أفرزت التعقيبات والحوارات حول الموضوعات المطروحة فى الدراسة ما يلى:

أولاً : حول الخيار الإسلامى :

أن الخيار الإسلامى يتعدى القضايا الثلاث المثارة فى البحث فى إطار نظرة كلية ترى فى الخيار الإسلامى البديل الأصلح لتنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمعات البشرية وعلى الأخص المجتمعات الإسلامية، وذلك فى مقابل الخيار الرأسمالى والخيار الاشتراكى. وهى نظم وضعية.

والتشكك فى اعتبار الخيار الاقتصادى الإسلامى ضمنا نمطا خاصا للإنتاج والتوزيع. فضلا عن تعايش الدول الإسلامية تاريخيا مع أنماط الإنتاج المتعددة التى كانت سائدة فى عصرها وفى البلاد التى فتحها المسلمون، وبعد استقرارها فى الأقطار المختلفة دون طرح قضية تعارض أو تنافى هذه التشكيلات الإجتماعية والاقتصادية مع الإسلام. حيث أنه يقدم القواعد العامة والتوجهات الرئيسية التى يمكن اشتقاقها من القرآن والسنة ومن الفقه الإسلامى وأفكار المسلمين حول بعض القضايا كالعمل والتجارة والأموال والربا وغيرها.

وقد أثار بعض المشاركين ضرورة وجود تصور لما هية هذا الخيار فى التنمية. وضرورة تحديد القوى الإجتماعية والسياسية المتبنية لهذا الاختيار، والمرجعية المستند إليها فى الحكم (القرآن والسنة واجتهاد السلف الصالح وتهديدات الأمن القومى، وادعاءات التمايز الحضارى الإسلامى والعدل الإجتماعى) و موقف هذا الخيار من قضايا العولمة والعلم فى مقابل التراث والبيئة والاقتصاد وغيرها.

وضرورة قابلية مقولات الإسلام السياسى للترجمة إلى سيناريوهات ومقولات وافتراضات يمكن اختبارها ومقارنة نتائجها بغيرها من السيناريوهات البديلة.

كما أثيرت ملاحظات حول الخيار الإسلامى كخيار مستقبلى الأمر الذى يقتضى الإجابة على تساؤلات عدة – قبل الحكم على هذا البديل – منها موقفه من الأنشطة الاقتصادية الحديثة، ومن العلم ومن الثورة البيولوجية والتعليم العلمانى والمرأة والأسرة ومشاركة المرأة فى التنمية، والموقف من الاندماج والتبعية فى الاقتصاد العالمى.

أيضا فى ظل قراءة طروحات القوى الإسلامية فى سدة الحكم فى إيران وأفغانستان والسودان وفى ضوء تجارب جزئية "للمصارف الإسلامية" فعلينا أن نبلور من قراءة هذه التجارب رؤية عن قدرة وحدود هذا الخيار لنقل المجتمعات العربية – الإسلامية للمستقبل.

ثانيا : حول منهج البحث :

انتقد بعض الحضور منهج المعالجة ونطاق البحث ذاته مستندين إلى إهماله للتراكم العلمى حول الاقتصاد الإسلامى والأدبيات الكثيرة المنشورة وأعمال المؤتمرات، فضلا عن اكتفاء الباحث بعرض وجهات نظر مفكرين إسلاميين محددين ومقيدين بحركة محددة فضلا عن أنها لاتعرض لتجارب ممارسة سلطة "الصحوة الإسلامية" فى الدول التى وصلت فيها هذه القوى لسدة الحكم.

وأعاب البعض على الدراسة خلطها بين شركات توظيف الأموال والبنوك الإسلامية والتركيز على نظرة جزئية من كل متكامل لأبعاد الخيار الإسلامى. ويقدمون بدائل لهذا الطرح .

ثالثا: حول نشأة وتطور النظام المصرفى الإسلامى:

تحبيذ عرض الكاتب لوجهات النظر، وخاصة من المؤيدة للفائدة الربوية. و تأكيد ما تضمنه متن الدراسة من أحكام حول ضرورة التمييز بين الأشكال والمسميات وجوهر التعاملات فيما يتعلق بقضية الفائدة والمشاركة، والربا، و.... الخ.

و ثمة اتفاق بين المداخلات وبين ما ورد بالورقة بشأن تقييم دور شركات توظيف الأموال وآثارها واقتران ظهورها بالفساد وبالظاهرة الانفتاحية العامة وبالحقبة النفطية.

الموضوع الخامس: د. محمد محمود الإمام والتنمية فى عالم متغير:

تسعى هذه الدراسة لتطوير نموذج إنمائى بالمعنى الواسع الذى يشمل الأبعاد الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والمؤسسية نابع من الأرضية الثقافية والحضارية للوطن العربى ومستوعب للتغيرات الإقليمية والمحلية، وقابل للتطبيق بفاعلية فى الظروف الواقعية للأقطار العربية.

ولبلوغ هذه الغاية فقد اعتمدت الدراسة منهجا يستند لتقييم تجارب الإنماء العربية لتبين العناصر المشتركة والمتباينة فى استراتيجيات التنمية وجدواها فى سياقها الموضوعى والتاريخى ودرجة ملاءمتها للظروف الحالية والمستقبلة من المنظورين القطرى والقومى. وفى جزء لاحق تتبع الدراسة التجديد فى مفاهيم النمو والتنمية وصولا لمفهوم يستوعب مختلف أوجه الحياة الإنسانية. وفى ضوء التقييم التحليلى والرصد المفاهيمى والنظرى لقضايا التنمية يطرح الدكتور الإمام أجندة للعمل العربى واستراتيجية التنمية؛ ساعيا لبلورة إطار نظرى متكامل الجوانب المعرفية، ولتكون أيضا ورقة عمل لحوارات تفصيلية، ونواة لبرنامج بحثى متكامل.

ويستعرض القسم الأول جهود التنمية لتعزيز الاستقلال السياسى واختياراتها فى ظل تراث الأدب التنموى وظروف انقسام العالم لكتلتين ومستوى التطور التقنى السائد، وشكل تنظيم المجتمعات ودور الدولة، واشتقاق الخبرات من التجارب العلمية التقليدية والمعاصرة لزمانها، بدءا من "استراتيجية" الإحلال محل الواردات وانتهاء "باستراتيجية" التوجه نحو التصدير.

ومن تحليل الأبنية الاقتصادية العربية الضعيفة التشابكات، رهينة الاندماج فى الاقتصاد العالمى بسبب نوع الثروات وسلع التصدير (الموارد الأولية وبخاصة النفط الخام) وتميز النموذج الإنمائى بكونه قطرية لاقوميا. وفى ضوء الاختيارات التنموية وسياساتها فإن أهداف بناء وتقوية القاعدة الإنتاجية وزيادة ترابطاتها الأمامية والخلفية، لوحظ تعثر النموذج الإنمائى باختياراته المختلفة (الإحلال محل الواردات والتوجه نحو التصدير) وتميزه بأحاديته (اقتصادويته). وهى العثرات التى تم إدراكها مؤخراً.

وفى ظل هذه الاختيارات فقد واجهت قضية التكامل صعوبات بسبب التباين الحاد فى توزيع الموارد وانتشار التخلف فى الاقتصادات العربية وتماثل هياكلها. فضلا عن أن التكامل الإنتاجى الذى توقع له تحقيق تكامل الأسواق فلم يتيسر له الفرصة.

كما قصرت النماذج التنموية العربية عن ملاحقة التطور العلمى والتطور التكنولوجى فضلا عن معاناتها من أخطار برامج التكيف الهيكلى، لما تؤدى إليه من إخضاع الجانب الوظيفى فى الإدارة والتنمية لقوى السوق. ومن ضعف التشابكات الأفقية

بين الأقطار العربية والتشابكات الرأسية بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد. وضعف معدلات الأداء للاقتصادات العربية.

وتتوقع الدراسة تفاقم الاختلالات مع استمرار الأوضاع على ما هى عليه.

وفى سياق رصده للتطور فى مفهوم التنمية: توصل إلى عدم إمكان وقف التنمية على الجوانب الاقتصادية وحدها واختزالها فى مؤشرات متوسط دخل الفرد، وعدم إقران التنمية باتساع نطاق الفقر والتهميش الإجتماعى وباستبعاد قطاعات من المواطنين من المشاركة.

والتنمية وفقا لطرحه ليست نقيضاً للتخلف، وليست عملية لسد الفجوة الزمنية بين الدول المتخلفة والدول والدول الصناعية المتقدمة وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية بل هى عملية تحول تاريخى متعدد الأبعاد يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية مدفوعة بقوى داخلية وليست مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وتجرى فى إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى فيها معظم أفراد المجتمع إحياء وتجديداً وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.

ولقد توصل الفكر التنموى فى مرحلة نضجه لهذا الفهم إزاء عجز النموذج النيوكلاسيكى وفشل السوق فى تحقيق النمو وفقا له.

وقد استند المؤلف إلى أسس نظرية قريبة من أسس فلسفة التنمية البشرية تنطلق من ضرورة التخلص من الإطار الضيق للمقاربة الاقتصادية لعملية التنمية .

ويعتبر – استنادا لمؤشرات نوعية الحياة– أن الجوانب الاقتصادية تمثل الشرط اللازم وليس الكافى للتنمية. ووفقا لذلك فإن المفهوم الشامل لنوعية الحياة يقود إلى ما يوازيه من بنيان شامل (التنظيم المجتمعى). و وفقا لهذه المقاربة لايقف دور الإنسان عند مجرد كونه عنصراً إنتاجياً يجب تشكيله ليتوافق مع طبيعة البنيان الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية بل يتحول إلى عطاء يؤدى لتقدم المجتمع وتطويره.

وفى القسم الثالث من الدراسة قدم المؤلف لأركان النموذج التنموى العربى فى المستقبل وتتمثل هذه الأركان وفقا لطرحه فىالتخلص من تركة الماضى ومواجهة

الدعاوى المطروحة عالميا و أسس النظرة البديلة للتنمية وأبعادها و البعد القومى للتنمية العربية .

وكما يتبين فإن النموذج المطروح يسلم بالتعددية معززا دعوة الوحدة فى سياق يختلف عما تنطوى عليه نظريات التكامل التقليدية والإقليمية المستحدثة.

* وقد حدد شروط التخلص من تركة الماضى فى ضرورة استقرار الاستراتيجيات وتهيئة الوطن العربى لعالم ما بعد النفط بالإضافة للقدرات التصديرية، وتصحيح الخلل فى أبعاد التنمية البشرية وترشيد التدفقات الاقتصادية، وبخاصة الاستهلاك، واستخلاص المعايير المناسبة لانتقال كل من رأس المال والعمل على المستوى العربى لتعظيم عائداتهما، والتخلص من عواقب برامج التكيف الهيكلى والتصدى لاحتمالات عودة الظواهر التى دفعت للأخذ بها وتحريك عجلة التنمية.
* وفى تأسيسه لمواجهة الدعاوى المطروحة عالميا، حدد أهم هذه المواجهات فى عدم اعتبار التخطيط مجرد بديل عن السوق . و التعامل بوعى مع ظواهر الكوكبة بالنسبة للبناء المجتمعى والمفاهيم والأولويات التى تعطى لنوعية الحياه، ومع محددات اختيار النشاطات، وتوجيه الاستثمارات بما يتفق ومتطلبات التنمية المحلية لا الربحية الدولية. و التوجه نحو التصدير فى إطار قومى يحقق درجة أعلى من التشابك الاقتصادى الداخلى . و نزع فتيل السياسة من القرارات المتعلقة بالتنمية. و تحقيق التطوير الهيكلى من منظور تعديل التركيبة الإجتماعية والأوزان النسبية للمصالح فيها. و ضع أسس للنظرة البديلة للتنمية تنطوى على تصويب مقاربة البعد الإجتماعى والنهوض بإنتاجية العمل من منظور تنمية البشر، والتنمية للبشر وبالبشر مع استيعاب الأبعاد الثقافية، والنظر للتنمية على اعتبار كونها نهضة حضارية .
* وتستند التنمية البديلة على الأبعاد الإدارية التى تميز بين الإدارة والتطوير والتنمية وضرورة التخطيط وإدارة السياسات الاقتصادية بما يأخذ فى الاعتبار متطلبات تحقيق الكفاءة. وتعميق التعاون الإقليمى استفادة من تجربة الجماعة الأوروبية وإيلاء البعد الإقليمى موقعا خاصا فى التوظيف المجتمعى. ومواجهة دعاوى الشرق أوسطية (التعاون الإقليمى).

الاتجاهات الرئيسية للتعقيبات والمداخلات :

مثلت الدراسة محل الاهتمام ورقة عمل خلفية لحلقة نقاشية مفتوحة، شهدت إسهامات متعددة الرؤى والثقافات من المعقبين الرئيسيين الثلاث ومن معظم المشاركين فى المؤتمر أبرزها ما يلى :

أولاً : أثر العامل الصهيونى :

صعوبة فهم التطورات الماضية وأيضاً القرارات الحالية والمستقبلية فيما يخص قضية التنمية دون فهم دور إقامة دولة الكيان الصهيونى فى فلسطين مستهدفة إجهاض عملية التطور الإجتماعى والاقتصادى والسياسى فى مجتمعات ناشئة ذات بنى اجتماعية تقليدية وقيادات بورجوازية محدودة وضعيفة لاتستطيع النهوض بالمهام التاريخية الوطنية والاقتصادية والسياسية المطلوبة وهو بعد يجب التحوط له عند مناقشة العولمة والإقليمية (الشرق أوسطية)

ثانياً : فى الموقف من التكامل :

تعثر قضية التكامل بسبب فوقيتها و غياب المشاركة من أوسع قطاعات المجتمع فى اتخاذ قرارات التكامل المصيرية فضلا عن افتقاد الإدارة السياسية فى تفعيل جهود التكامل.

وفى هذا السياق فثمة دعاوى لألاتترك قضايا التكامل الاقتصادى للحكومات. ويمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا هاما فى إيجاد مصالح مشتركة بين الدول العربية وسبل التواصل بين أسواقها.

ثالثاً : العلاقة الجدلية بين القطر والإقليم والعالم:

إن النظرة لعدم إيلاء التوجه الخارجى للتنمية والمعنى بالتوجه نحو التصدير والقدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية على حساب الحاجة لتلبية الحاجات الأساسية لشعوب البلدان النامية الاهتمام الكافى؛ تعد تبشيراً ضمنيا بوجوب سعى البلدان النامية لاندماج اقتصاداتها بالاقتصاد العالمى مع تجاهل أولولية الاندماج العربى، الذى يكسبها موقعا تساوميا أفضل ويعزز قدراتها الإنتاجية والتوزيعية فى تقسيم العمل الدولى.

رابعا : حول دلالة البعد التاريخى للتخلف :

التحفظ على الدراسة لعدم إيلائها مدرسة التبعية التى لفتت للنظر للعامل السياسى (الاستعمارى تحديداً) فى قيام وتعميق حالة التهميش والتخلف . كما أنها لفتت النظر لضرورة صياغة منظورات ومفاهيم ونماذج إنمائية تعمل على تصحيح الخطأ التاريخىلها أهميتها فى الظروف العالمية السائدة.

خامساً: حول الموقف من دور الدولة والتخطيط :

أثيرت بعض الاختلافات فيما يتعلق بدور التخطيط انطلاقاً من إقران التخطيط بملكية أدوات الإنتاج، ومن ثم فقد انتفت عملية التخطيط بانتفاء ملكية أدوات الإنتاج حتى مع وجود التخطيط التوجهيى لأنه مرتبط بالملكية الفردية والتى تكرس دورها المؤسسات الدولية.

سادساً : حول الديمقراطية والنموذج التنموى :

تباينت الآراء حول دور الديمقراطية فى التنمية ما بين مؤيد لهذا الدور ومعارض يستند للتجارب التنموية الناجحة وبصفة خاصة فى الصين وشرق آسيا.

سابعاً : حول صياغة أركان النموذج التنموى العربى فى المستقبل :

أبرزت الملاحظات الحاجة إلى إدراج أركان النموذج التنموى بتفصيلاتها فى منظومة تبرز الارتباط والعلاقات السببية فيما بينها، و كيفية تحرك ديناميكية المسار التصحيحى للمجتمع ككل بما فيه الجوانب الاقتصادية. وحاجة الورقة لتناول المعوقات السياسية والبيروقراطية والمصلحية والمؤسسية والثقافية التى تعترض المسار التنموى السليم وكيفية التخلص منها أو تجاوزها.

كلمة أخيرة حول المؤتمر

تبرز متابعة الأوراق والحوارات حاجة المؤتمر الماسة لورقة منهجية افتتاحية تتناول التشخيص لأبرز ملامح المستقبل، وما يتيحه من فرص وتحديات استناداً إلى اتجاهات التطور التقنى الهائلة والمتسارعة، وإلى تفاعل النظام الاقتصادى العالمى، ودور مؤسساته وتجمعاته (تكتلاته الاقتصادية) وارتباط ذلك بالاعتبارات الاستراتيجيه الأمنية، والصراعات الاقتصادية الأساسية المتوقعة بين كتله الرئيسية، وما يفرزه ذلك من تحولات اجتماعية وطبقية على صعيد الأقطار والأقاليم والعالم.

أيضا هناك حاجة لتشخيص أثر استمرار أوضاع الدول النامية الحالية واتجاهات التردى، أو البقاء القلق فى المنظومة العالمية الجديدة بمعطياتها وانعكاسات ذلك على أوضاع اقتصاداتنا العربية.

وكانت ثمة حاجة ملحة لاستكمال أركان المؤتمر كما عرفها البيان الإعلامى له والتى حال دونها عدم استكمال الأوراق البحثية.

إلا أن المؤتمر رغم هذه الاحتياجات غير المستوفاة قد وفر عناصر رئيسية لإعداد مشروع البرنامج البحثى المرتبط بقضايا المستقبل، والذى يمكن من إعداد السيناريوهات التى تناقش اتجاهات التنمية من منظورين قطرى وقومى للمفاضلة بينهما فى ضوء المعايير والمؤشرات التالية :

- الاستقلال والتبعية .
- نوعية الحياه بمؤشراتها المختلفة .
- الموقع من تقسيم العمل الدولى والقدرة على البقاء والاستمرار فيه.
- استمرارية أو انقطاع النموذج التنموى .
- شمول وتجزؤ الأبعاد التموية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)
- الأمن بمفهومه الواسع (الأمن القومى – حماية الثروات – الحفاظ على الهوية)
- القدرة على المواجهة مع الصهيونية والضغوط الدولية والإقليمية الأخرى.